" مباحث في لازم صفات الله تبارك وتعالى "

كتبه: أبو عبدالله

يوسف بن خالد العسكر الظفيري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

فقد وقفت على عبارة للشيخ عبدالعزيز بن ناصر الرشيد -رحمه الله- في شرحه للواسطية، وهو يعلق على حديث: " لله أشد فرحًا بتوبة عبده ... " حيث أنه فسر صفة الفرح لله تعالى، فاستشكل علي هذا، إذ أنَّ تفسير الصفة مما أشتهر عن المتكلمين.

وعندما ناقشت بعض طلبة العلم قال لي هذا مسلك عند أهل العلم من أهل السنة أنهم يفسرون الصفة بلازمها بعد إثباتهم الصفة لله تعالى أولًا.

فبدأت أبحث في نصوص أهل العلم على ما يسمى بـ " بدلالة الالتزام في الصفات " أو " تفسير لازم الصفات ".

فأصبح بيدي مجموع لا بأس به من نصوص أهل العلم أحببت أن أجمع بعضه إلى بعض.

ولعل هذا الجانب يخفى على كثير من طلبة العلم. فأقول وبالله استعين.

أولاً: " في بيان معنى تفسير لازم الصفات "

وتفسير لازم الصفات أي: بيان معاني كل صفة من صفات الله تعالى، على الوجه اللائق به دون تشبيه أو تمثيل.

وبالمثال يتضح المقال:

فإن الشيخ عبدالرزاق العفيفي -رحمه الله- بيَّن أن نفاة الصفات يؤولون الصفات ثم ينفون الصفات ويثبتون التأويل.

قال في صفة المحبة لله تعالى: " هذا من تأويل الجهمية نفاة الصفات الذين يحيلون أن يتصف الله بالمحبة حقيقة، فيؤولون ما ورد من ذلك بالنصر والإحسان.

أما السلف فيثبتون المحبة صفة لله حقيقة على ما يليق بجلاله، ويتبع ذلك النصر ونحوه من آثارها، بل ثبوت لازمها الذي فسروها به يدل عقلاً على ثبوتها، فلزمهم ما فروا منه "(١).

---

(١) تعليق الشيخ على تفسير الجلالين ص ١٥٣ ، بواسطة كتاب منهج الشيخ عبدالرزاق العفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين ص ٧٣٣

ثانيًا: " أهمية بيان لازم الصفة "

وهنا يبين شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– أهمية لازم الصفة وبيان ما تتضمنه من المعاني، حيث قال: " **فمدلول اللفظ مراد منه وقد أريد أيضا لازم ذلك المعنى.**

فقد أريد ما يدل عليه اللفظ في أصل اللغة بالمطابقة والالتزام؛ **فليس اللفظ مستعملًا في اللازم فقط بل أريد به مدلوله الملزوم وذلك حقيقة** "[١].

وقال ابن القيم –رحمه الله–: " ولا ريب أن الأمور ثلاثة: أمر يلزم الصفة لذاتها من حيث هي، فهذا لا يجب– بل لا يجوز– نفيه، كما يلزم العلم والسمع والبصر من تعلقها بمعلوم ومسموع ومبصر فلا يجوز نفى هذه التعلقات عن هذه الصفات إذ لا تحقق لها بدونها.

وكذلك الإرادة تستلزم العلم لذاتها فلا يجوز نفى لازمها عنها، وكذلك السمع والبصر والعلم يستلزم الحياة فلا يجوز نفى لوازمها.

وكذلك كون المرئي مرئياً حقيقة له لوازم لا ينفك عنها ولا سبيل إلى نفى تلك اللوازم إلا بنفى الرؤية، وكذلك الفعل الاختياري له لوازم لا بد فيه منها، فمن نفى لوازمه نفى الفعل الاختياري ولا بد "[٢].

ثالثاً: " لازم الصفة ليس بصفة لله تعالى "

ويوضح الشيخ محمد آمان الجامي –رحمه الله– إن لازم الصفة ليس بصفة لله تعالى في جميع الصفات الخبرية والفعلية، حيث قال:

" ... تأويلاً يفضي إلى نفي الصفة بحيث لا يثبت إلا لازم الصفة – كقولهم: المراد بالرحمة الإنعام مثلاً، والإنعام ليس هو الصفة، وإنما هو لازم الصفة، وهكذا في جميع الصفات الخبرية والفعلية "[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٧ – ١٢٨).

(٢) طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ٢٣٦

(٣) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية ص ٢٢٠ حاشية .

رابعًا: " تنزيه الله تعالى عن لازم الصفة التي تكون نقصًا في حقه تعالى "

وأهل السنة قد جعلوا لازم الصفات إذا كان فيه نقص لا ينسب إلى الله تعالى بل ينزه عنه ولا تنفى الصفات عنه جل وعلا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: " ولكن لما كانت الرحمة تقارن في حق كثير من الناس الضعف والخور –كما في رحمة النساء ونحو ذلك – ظن الغالط أنها كذلك مطلقا.

وأيضا: فلو قدر أنها في حق المخلوقين مستلزمة لذلك لم يجب أن تكون في حق الله تعالى مستلزمة لذلك كما أن العلم والقدرة؛ والسمع والبصر والكلام فينا يستلزم من النقص والحاجة ما يجب تنزيه الله عنه "(١).

وقال الشيخ عبدالرزاق العباد: " وهنا قاعدة يقررها أهل العلم في هذا الباب مهمة للغاية، وهي أنَّ لازم الصفة عند إضافتها إلى الله تبارك وتعالى لا يكون لازماً للصفة عند إضافتها إلى المخلوق، وكذلك العكس "(٢).

وضرب لهذا مثالًا فقال:

" فمثلاً: من لوازم إضافة الاستواء إلى المخلوق: احتياجه لما هو مستو عليه، وهذا اللازم خاص بمن أضيف إليه وهو المخلوق.

فإذا أضيف الاستواء إلى الله تبارك وتعالى لا يصح بأيِّ وجه من الوجوه أن نضيف إليه لازم الصفة حال إضافتها إلى المخلوق "(٣).

تنبية:

وربما وقع النفي للصفات عند بعض السلف الأوائل كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– أن شريح قد أنكر قراءة من قرأ " بل عجبتُ ويسخرون " بالضم التاء، وقال: إن الله لا يعجب (٤).

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ١٢٥

(٢) تذكرة المؤتسي في شرح عقيدة عبدالغني للشيخ عبدالرزاق العباد ص ٧٦-٧٧

(٣) نفس المصدر .

(٤) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٩ -٢٣٠ ، فأنكر –رحمه الله– القراءة الواردة عن ابن مسعود وصفة العجب لله تعالى.

وإنكار شريح لهذه الصفة بسبب لازم الصفة وهو العلم بعد الخفاء، فأراد –رحمه الله– أن ينفي وينزه عن الله تعالى هذا المعنى من الصفة. فوقع في نفي الصفة –رحمه الله–، وليس نفيه للصفة على مبدأ نفي الصفات كما هو الحال عند المعتزلة والأشاعرة. ولكنه أخطأ وهو معذور كما قال ذلك إبراهيم النخعي –رحمه الله– بإنه كان شاعرًا.

خامسًا: " الصفة لها ثلاثة اعتبارات من حيث الإضافة "

وأهل العلم يقولون: الصفة لها ثلاثة اعتبارات:

الاعتبار الأول:

من حيث الإطلاق، أي بدون أن تضاف لا إلى خالق ولا إلى مخلوق.

فعندما نقول الاستواء ولا نضيفه لا إلى الله ولا إلى الخلق، فهو في هذه الحال أمر في الذهن لا حقيقة له في الخارج.

الاعتبار الثاني:

اعتبار الصفة من حيث إضافتها إلى الله سبحانه وتعالى، مثل استواء الله على العرش، فهنا الصفة مضافة إلى الله، والإضافة تقتضي التخصيص.

فالصفة المضافة إلى الله تخصه سبحانه وتعالى وتليق بجلاله وكماله ولازمها: الكمال اللائق بجلاله وعظمته. وهذا اللازم لا يجوز أن يجعل لازماً للصفة عندما تضاف للمخلوق.

الاعتبار الثالث:

اعتبار الصفة من حيث إضافتها إلى المخلوق، ولازم الصفة في هذه الحال: النقص والضعف، وهي تليق بالمخلوق وبضعفه ونقصه وكونه مخلوقاً.

وهذا اللازم الذي يلزم الصفة باعتبار إضافتها إلى المخلوق ليس لازماً للصفة باعتبار إضافتها إلى الخالق.

فإذا جعل لازم الصفة باعتبار إضافتها إلى المخلوق لازماً لها باعتبار إضافتها إلى الخالق يكون بذلك تشبيه للخالق بالمخلوق.

وإذا جعل لازم الصفة باعتبار إضافتها للخالق لازماً للصفة باعتبار إضافتها للمخلوق يكون بذلك تشبيه للمخلوق بالخالق، والله عز وجل لا يشبه أحداً من خلقه، ولا يشبهه أحد من خلقه.

فكلا التشبيهين باطل: تشبيه الخالق بالمخلوق، وتشبيه المخلوق بالخالق "[١].

سادسًا: "بيان منشأ وانحراف المتكلمين في باب الصفات"

وإنما نشأ الانحراف عند المتكلمين في صفات الله بسبب تأويلهم للصفات فقد نظروا إلى أن الصفات يلزم منها معاني يتصف بها المخلوق فأرادوا تنزيه الله عن خلقه بنفي الصفات عنه، حتى لا تكون هذه الصفات مضافة إلى الله وأيضًا مضافة إلى المخلوق، ومن هنا وقع الانحراف.

ويدل لهذا ما قاله ابن القيم –رحمه الله–: " ومنشأ غلط المحرّفين إنما هو ظنهم أن ما يلزم الصفة في المحل المعين يلزمها لذاتها، فينفون ذلك اللازم عن الله، فيضطرون في نفيه إلى نفي الصفة "[٢].

قال ابن القيم –رحمه الله–: " فإن الصفة يلزمها لوازم باختلاف محلها فيظن القاصر إذا رأى ذلك اللازم في المحل المحدث أنه لازم لتلك الصفة مطلقاً فهو يفر من إثباتها للخالق سبحانه، حيث لم يتجرد في ظنه عن ذلك اللازم.

وهذا كما فعل من نفى عنه سبحانه الفرح والمحبة والرضى والغضب والكراهة والمقت والبغض وردها كلها إلى الإرادة، فإنه فهم فرحاً مستلزماً لخصائص المخلوق من انبساط دم القلب وحصول ما ينفعه، وكذلك فهم غضباً هو غليان دم القلب طلباً للانتقام، وكذلك فهم محبة ورضى وكرهة ورحمة مقرونة بخصائص المخلوقين.

فإن ذلك هو السابق إلى فهمه، وهو المشهود في علمه الذي لم تصل معرفته إلى سواه ولم يحط علمه بغيره.

ولما كان ذلك هو السابق إلى فهمه لم يجد بداً من نفيه عن الخالق، والصفة لم تتجرد في عقله عن هذا اللازم فلم يجد بداً من نفيها "[٣].

---

(١) تذكرة المؤتسي في شرح عقيدة عبدالغني للشيخ عبدالرزاق العباد ص ٧٦-٧٧

(٢) طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ٢٣٦

(٣) نفس المصدر .

ويبين هذا النقل ما قاله الشيخ عبدالرزاق العباد: " وبهذا يُعلم فساد أقوى شبهة عند هؤلاء لإنكار الاستواء، وهي قولهم: لو أثبتنا أن الله تبارك وتعالى مستو على عرشه حقيقة للزم من ذلك أن الله محتاج إلى العرش.

وقد جاءتهم هذه الشبهة من جعلهم لازم الصفة حال إضافتها للمخلوق لازماً للصفة حال إضافتها للخالق، وهذا سبب الفساد وأساسه في هذه الصفة، بل وفي كلِّ صفة خاض فيها هؤلاء بالباطل "(١).

سابعًا: " تناقض المتكلمين بنفي الصفة وإثبات لازم الصفة "

وأهل البدع اتخذوا لازم الصفة بما لا يليق بالله تعالى ذريعة ووسيلة إلى نفي الصفات عن الله تعالى، وهذه سمة أهل البدع في نفي الصفات.

وتفسير الصفة بالّازم والاقتصار عليه دون الأصل خلاف الحقيقة ومناقض للعقل. والمتكلمين يثبتون لازم الصفة وينفون الصفة عن الله تعالى.

وقد أوضح أهل العلم إن المتكلمين في هذا الجانب متناقضون أشد التناقض، حيث قال ابن القيم -رحمه الله-: " ثم لأصحاب هذه الطريق مسلكان:

أحدهما: مسلك التناقض البين، وهو إثبات كثير من الصفات ولا يلتفت فيها إلى هذا الخيال، بل يثبتها مجردة عن خصائص المخلوق كالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر وغيرها.

فإن كان إثبات تلك الصفات التي نفاها يستلزم المحذور الذي فرّ منه فكيف لم يستلزم إثبات ما أثبته وإن كان إثبات ما أثبته لا يستلزم محذوراً فكيف يستلزم إثبات ما نفاه؟ وهل في التناقض أعجب من هذا؟

والمسلك الثاني: مسلك النفي العام والتعطيل المحض هرباً من التناقض والتزاماً لأعظم الباطل وأمحل المحال، فإذا الحق المحض في الإثبات المحض الذي أثبته الله لنفسه في كلامه وعلى لسان رسوله من غير تشبيه ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تبديل "(٢).

---

(١) تذكرة المؤتسي في شرح عقيدة عبدالغني للشيخ عبدالرزاق العباد ص ٧٦-٧٧

(٢) طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ٢٣٦

وقال ابن القيم –رحمه الله–: " ومن هنا كان أهل الكلام أكثر الناس تناقضاً واضطراباً فإنهم ينفون الشيء ويثبتون ملزومه، ويثبتون الشيء وينفون لازمه، فتتناقض أقوالهم وأدلتهم، ويقع السالك خلفهم في الحيرة والشك "[1].

" خلاصة البحث "

ومما سبق يتبين لنا إننا إذا رأينا من يفسر الصفة فإننا لا نتهمه بالتعطيل حتى نتثبت من أنه هل يثبت الأصل وهو الصفة أما لا؟

ونحن نعلم أن إثبات لازم الصفة عند السلف يستلزم إثبات الصفة أولاً، وهذه قاعدة عند السلف.

هذا ما أردت توضيحه في جانب لازم الصفات في حق الله تعالى، والله أعلم وأحكم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) نفس المصدر .